



بيان

إننا في المبادرة الوطنية السورية نشجب ونستنكر ما تقوم به السلطات اللبنانية من إعادة اللاجئين السوريين إلى مناطق سيطرة نظام الأسد ونحذر من نتائج ذلك، بعد جملة من التصريحات غير المسؤولة الصادرة عن شخصيات أمنية وحكومية لبنانية.

-إن قضية اللاجئين السوريين في دول الجوار السوري قضية إنسانية وقانونية، يحكمها القانون الدولي الذي يفرض على الدول المضيفة التزامات واضحة على رأسها التحريم المطلق لإعادتهم إلى الجهة التي عرضتهم لأسباب اللجوء، أو إلى أي مكان قد يتعرضون فيه إلى انتهاك حقوقهم الأساسية، كما حفظتها القواعد القانونية الدولية والاتفاقيات بما فيها اتفاقية مناهضة التعذيب.

-إن إعلان السلطات اللبنانية رسمياً قيامها بترحيل اللاجئين السوريين يشكل انتهاكاً سافراً لهذه الالتزامات إلى جانب انتهاكها لقرارات عديدة صادرة عن الأمم المتحدة بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. يُضاف إلى ذلك أن السلطات اللبنانية أصدرت بشكل مقصود حزمة من المراسيم والقرارات لجعل حياة اللاجئين السوريين أكثر صعوبة، وضاعفت مؤخراً من تلك السياسات وصعدت انتهاكاتها من خلال قطع الخدمات الأساسية والاعتداءات التي وصلت حد الحرائق المفتعلة والمشبوحة في بعض المخيمات لإجبارهم على العودة لجلادهم.

-تقوم السلطات اللبنانية بهذه الخطوات التصعيدية ضد اللاجئين وسط رفض لهذه الإجراءات ومعارضتها بشدة من قبل الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة. بل تتوارد الأنباء عن أنها طلبت من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وقف المساعدات الإنسانية للاجئين وبخاصة الذين تضعهم السلطات الأمنية اللبنانية رهناً للعودة القسرية.

-وفي حين يعرف القاضي والداني أن المناطق السورية الواقعة تحت سيطرة النظام تعتبر مكاناً غير آمن للعائدين، حيث يتعرضون للاعتقال والتعذيب والقتل دون محاكمة أو بعد محاكمات صورية. وقد واجه العديد من اللاجئين العائدين طوعاً أو قسراً انتهاكات خطيرة ونقضت منظمة العفو الدولية بتقارير خاصة، حيث جرى زج بعضهم في المعتقلات وماتوا تحت التعذيب.

-إن أسباب اللجوء مازالت قائمة، فهل سيعود هؤلاء لبيوتهم المدمرة؟ أم لأراضيهم المسلوقة من قبل ميليشيا حزب الله؟ أم إلى العراق وشتاء القلمون والقصير الفارس بانتظارهم على الأبواب؟ إن تلك الأماكن تفتقر اليوم لأدنى متطلبات العيش الإنساني. ورغم هذه الحقائق الدامغة تصرّ السلطات اللبنانية على سياساتها العدائية متذرعاً بتعهد مزعوم وكاذب من سلطات الأمر الواقع في دمشق بعدم التعرض لهم.

-وبينما تقوم السلطات اللبنانية بهذا العمل المشين تستمر الميليشيات اللبنانية الطائفية من حزب الله وحركة أمل باحتلال بيوت السوريين والاعتداء على ممتلكاتهم وأرزاقهم، بعد أن مارست أعمال القتل والتدمير وأسهمت بشكل مباشر في المذابح التي تعرض لها السوريون بعد عام ٢٠١١.

-إن إعادة اللاجئين السوريين قبل التوصل إلى حلٍ سياسيٍ يتضمن الانتقال السياسي الذي يحقق مصلحة الشعب السوري عبر تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرارات ٢١١٨ لعام ٢٠١٣ و ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥ والتي تضمن إجراءات قانونية وحقوقية سليمة ومضمونة يعتبر مدخلاً لكارثة إنسانية جديدة تُضاف لمجازر النظام والميليشيات الطائفية التي عانى منها الشعب السوري طيلة العقد الماضي وما يزال، وكانت من أسباب اللجوء.

-ونحن اليوم باسم المبادرة الوطنية السورية نوجّه نداءً إلى الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، وندعوهم لتحمل مسؤولياتهم تجاه اللاجئين السوريين في لبنان وفي جميع دول اللجوء، وتنظيم حملة دولية تشارك فيها المفوضية السامية للاجئين والهيئات والمنظمات الحقوقية الدولية لوقف عملية الإعادة القسرية للاجئين، وعقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان لتسليط الضوء على المخاطر والأوضاع المزرية التي تهدد اللاجئين في لبنان الذين يفتقرون للاطمئنان والأمن، ولأدنى الاحتياجات الصحية والإنسانية والعيش الكريم.

المبادرة الوطنية السورية

٣١ تشرين الأول ٢٠٢٢

Syrian National Initiative

Info.mubadara1@gmail.com